المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

السنة الثامنة والعشرون
العدد الفصلي الأول
يناير- مارس 2010

- مؤتمر "مرام" لأول مرة على أساس قطري في جولته الثالثة عشرة
- الفصل بين هيئات تشجيع الاستثمار أم الجمع بينهما تحت مظلة واحدة؟
- مؤشرات التقدم التكنولوجي بين تشابه المكونات والمهام وتباين النتائج
- مؤشر التنافسية العالمية
- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية

فهرس المواضيع

الافتتاحية	3
مجلس الإدارة	4
أنشطة المؤسسة	4
دراسات	5
مقالات	10
مؤشرات	16

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
بريد إلكتروني: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب 25166 - الرياض 11466
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 966+
فاكس: 14781195 966+
بريد إلكتروني: riyadhoffice@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصصاً فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير	عضواً
سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي	عضواً
سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان	عضواً
سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد جحدو	عضواً

المدير العـــام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

الافتتاحية

مؤتمر "مرام" لأول مرة على أساس قطري في جولته الثالثة عشرة

لاشك أن الأزمة المالية العالمية زادت من أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصادر إضافية لضخ السيولة ودعم قدرة الدول على التعافي من الآثار السلبية للأزمة والخروج منها بأقل الخسائر، حيث سارعت العديد من الدول لتقديم جملة من حوافز الاستثمار وواصلت تطوير مناخها الاستثماري وتعزيز مؤسساتها لاجتذاب حصة أكبر من هذه الاستثمارات في ظل منافسة عالمية أصبحت أكثر شراسة واشد حدة.

وفي هذا السياق وضمن إطار حرصها الواضح على مواصلة تطوير دورها في تشجيع الاستثمارات البينية والأجنبية في المنطقة العربية، شاركت المؤسسة في تنظيم المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب "مرام 13" الذي عقد لأول مرة على أساس قطري في العاصمة السورية دمشق يومي 3 و4 مارس 2010، كخطوة مهمة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى الاقتصاد السوري الواعد.

وحقيقة، فقد نجحت سورية خلال السنوات القليلة الماضية في تحسين مناخها الاستثماري بالتحرك الايجابي، ولاسيما بعد تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاح الاقتصادي والإداري بداية من عام 2005 التي طالت العديد من المتغيرات ذات الصلة بمكونات مناخ الاستثمار ومنها تشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، فمن الملاحظ أن هناك فكراً ورؤية جديدين إلى مجمل العملية الاستثمارية، وحرصاً على توسعة ومرونة الغطاء التشريعي بغرض تذليل الصعوبات خصوصاً تلك المتعلقة بالتحرير المالي والحصول على التمويل اللازم لأغراض تنمية الاستثمار بما يتناسب والإمكانات المتاحة والحاجة الفعلية للاقتصاد السوري.

كما قامت المؤسسة بدورها في هذا المجال من خلال القيام بدور فعال في حفز وتعزيز الاستثمار والتجارة العربية من خلال توفير الغطاء التأميني لكل من الاستثمارات العربية وغير العربية ضد المخاطر غير التجارية، وائتمان الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية في كل الدول العربية ومنها سورية، حيث بلغت حصة الاقتصاد السوري من خدمات المؤسسة حتى نهاية 2009 نحو 6% من إجمالي استفادة الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع والخدمات، في حين اقتصرت حصتها كدولة مستثمرة ومصدرة على 2% من إجمالي استفادة الدول المصدرة للسلع ورأس المال. كما أن المؤسسة في سبيلها لتقديم برنامج متكامل للمساعدات الفنية في إطار إنشاء هيئة وطنية سورية مختصة في ضمان ائتمان الصادرات. وكذلك تضع المؤسسة كل طاقاتها لتحفيز ليس فقط المصدرين والمستثمرين في سورية بل في الدول العربية أعضاء المؤسسة كافة نحو مزيد من التعاون معها خلال الفترة المقبلة.

ولقد أثمرت تلك الجهود وأدت إلى تحقيق قفزات متتالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لسورية خلال السنوات الخمس الأخيرة، لتبلغ 2.1 مليار دولار عام 2008، بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ 60 % خلال الفترة. كما تضاعفت حصة سورية من إجمالي الاستثمارات العربية البينية البالغة 34 مليار دولار خلال عام 2008 لتصل إلى 4.5 %، وتواصل أيضا ارتفاع حصة الاستثمار الخاص من إجمالي التكوين الرأسمالي لتصل إلى 62 % عام 2008 وذلك مع تحسن أو استقرار التصنيف السيادي للاقتصاد السوري في العديد من المؤشرات الدولية المهمة.

وعلى الرغم من كل ما نراه من تداعيات للأزمة داخل منطقتنا العربية إلا أن الارتفاع المتواصل للاستثمارات العربية البينية من 6 مليارات دولار عام 2004 إلى 34 مليار دولار عام 2008 وكذلك زيادة حصتها من الاستثمارات الوافدة الإجمالية للمنطقة من 24 % إلى 35 % أنما يدل على زيادة وعي وثقة المستثمر العربي بإمكانات الاقتصادات العربية، وإيمانه بإبقاء الاستثمارات العربية ضمن المحيط العربي في أجواء أكثر أمنا واستقرارا وأعلى عائدا. وكل ذلك يولد موجة من التفاؤل نحو توحيد الجهود وتكريس الطاقات وتسخير الخبرات لتعظيم الفائدة من الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها دولنا العربية في شتى المجالات ومختلف القطاعات.

وفي هذا السياق نتوقع المزيد من النجاحات لمؤتمرات مرام في الفترة المقبلة بعد النجاح الكبير الذي حققته الدورة الثالثة عشر التي عقدت لأول مرة على أساس قطري في سورية وذلك بفضل الدعم الحكومي اللا محدود والمتمثل في الرعاية الكريمة من قبل القيادة السياسية ومشاركة رئيس الحكومة ومعظم الوزراء والمسئولين في جلسات المؤتمر، إضافة إلى استغلال الاهتمام المتزايد بالقضايا الاقتصادية وخصوصاً عقب القمة العربية الاقتصادية الأولى في الكويت، وكذلك الحضور المكثف الذي تجاوز الألف من قبل رجال الأعمال والمعنيين والمهتمين بالاستثمار في سورية، فضلا عن الصراحة والموضوعية والعمق في تناول القضايا والموضوعات الرئيسية والمهمة المطروحة على جدول الأعمال.

وفي الختام نؤكد ضرورة استمرار الإصلاحات، حيث أثبتت التجارب الدولية أن تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة عبر الزمن لضبط السياسات وإزالة المعوقات في ضوء الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة ومن ثم فهي أشبه بسباقات المسافات الطويلة الماراثونية وليس سباق العدو القصير، وخلال مراحل هذا السباق الطويل لابد من الحفاظ على تواصل النمو في التدفقات الواردة مع التركيز على تلك التي تعظم القيمة المضافة وتنقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية، مع ضرورة إيجاد آلية تضمن توزيعاً أكثر عدالة لهذه التدفقات فيما بين مختلف الأقاليم الجغرافية داخل الاقتصاد، وبين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية بما يكفل لقطاع عريض من السكان الاستفادة من منافع الاستثمار المباشر وتوليد موجات تأييد شعبية تلقائية للسياسات المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار.

والله ولي التوفيق

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2010

عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2010 يوم الاثنين الموافق أول مارس (آذار) 2010 بمقرها الدائم في دولة الكويت بمشاركة مدير عام المؤسسة.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 1/ 9/ 2009 إلى 31/ 12/ 2009، وأشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير والذي تضمن تلقيها 95 طلباً للضمان خلال الفترة بقيمة إجمالية 321.74 مليون دولار (92.43 مليون د.ك) منهم 7 طلبات لتأمين الاستثمار، تقدمت بها 4 شركات من الكويت واليمن وتونس ومصر، وذلك لضمان استثماراتها في كل من اليمن وليبيا والسودان بقيمة إجمالية قدرها 166.35 مليون دولار (47.79 مليون د.ك)، كما تلقت المؤسسة 88 طلباً لضمان ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت 155.39 مليون دولار (44.64 مليون د.ك).

وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال الفترة حوالي 161.74 مليون دولار (46.46 مليون د.ك) علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات الضمان الوطنية العربية.

كما بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية، كما في 31/ 12/ 2009، حوالي 1.151 مليار دولار (330.7 مليون د.ك)، وذلك بزيادة قدرها 7 % عن قيمة العقود السارية في ذات الفترة من العام 2008 وتوزعت هذه القيمة بنسبة 46.87 % لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 53.13 % لعقود تأمين ائتمان الصادرات، فيما بلغت قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة حوالي 414 مليون دولار (118.9 مليون د.ك) بما يمثل 36 % من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 396.5 مليون دولار في العام 2008، أي بزيادة مقدارها 4.41 %.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال المعروض عليه بما في ذلك المذكرات التي سترفع إلى مجلس المساهمين في دور انعقاده السابع والثلاثين المزمع عقده في العاصمة السودانية الخرطوم خلال الفترة 7 – 8 ابريل (نيسان) 2010.

وتقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2010 يوم الأربعاء الموافق 7 إبريل(نيسان) 2010 في العاصمة السودانية الخرطوم وذلك عقب اجتماع مجلس المساهمين.

أنشطة المؤسسة

• عمليات الضمان:

على صعيد تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الأول من عام 2010، تسلمت المؤسسة 54 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة لنحو 161 مستوردا عربيا وأجنبيا. كما بلغ عدد عقود التأمين المبرمة 6 عقودٍ بلغت قيمتها أكثر من 65 مليون دولار.

شاركت المؤسسة في اجتماع مجلس إدارة الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتيناس) والتي عقدت بمدينة تونس العاصمة خلال شهر يناير (كانون الثاني) 2010. وهي أول مشاركة للمؤسسة في اجتماعات مجلس إدارة الشركة تنفيذاً لمهامها المترتبة على مساهمتها بنسبة 25 % في رأسمال الشركة التونسية. ويمثل المؤسسة في مجلس إدارة الشركة عضوان من أصل تسعة أعضاء.

الجهود التسويقية:

• المهام التسويقية:

قامت المؤسسة بمهمة تسويقية مشتركة مع شركة الإمارات لتأمين ائتمان الصادرات خلال شهر مارس (آذار) 2010 في كل من دبي والشارقة وذلك للتعريف بخدماتهما في مجال تأمين ائتمان الصادرات الإماراتية.

• الندوات:

- شاركت المؤسسة خلال شهر يناير (كانون الثاني) 2010 في الاجتماعات السنوية للاتحاد الائتماني الدولي "Credit Alliance" في باريس حيث تناول الاجتماع قضايا وموضوعات تهم صناعة تأمين الصادرات في العالم في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- قام وفد من المؤسسة خلال شهر يناير (كانون الثاني) 2010 بزيارة عمل لصندوق أوبك للتنمية الدولية OFID في العاصمة النمساوية فيينا، وقد تم على هامش الزيارة الاجتماع بممثلي الحكومة الموريتانية ومناقشة أوجه التعاون المشترك من خلال صندوق أوبك.
- قام وفد من المؤسسة بزيارة عمل للشركة الأردنية لضمان القروض في عمان خلال شهر يناير(كانون الثاني) 2010. وتم خلال الزيارة الاجتماع بالسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الأردنية ومديرها العام وتم بحث جميع الجوانب ذات الاهتمام المشترك.
- زار وفد من المؤسسة خلال شهر فبراير (شباط) 2010 بنك FIM بمالطا بهدف التعرف على آليات التخصيم وبحث سبل التعاون المشترك في هذا المجال.
- شاركت المؤسسة في "المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية في جنوب السودان" الذي عقدته جامعة الدول العربية بمدينة جوبا السودانية خلال شهر فبراير (شباط) 2010، وذلك مساهمة منها في توفير الأطر المثلى لتنمية الاستثمارات في هذه المنطقة.
- شاركت المؤسسة في مؤتمر تمويل التجارة والصادرات في الشرق الأوسط الذي عقد في دبي بالإمارات خلال شهر فبراير (شباط) 2010، وذلك للوقوف على تطورات أنشطة التمويل وضمان الصادرات حول العالم. كما تم إجراء عدد من الاتصالات الثنائية في مجالات إعادة التامين والتسويق والتعاون المشترك.
- عقدت المؤسسة خلال شهر مارس (آذار) 2010 بالتعاون مع مركز تنمية الصادرات الصناعية في دولة الكويت دورة تدريبية بعنوان "دور تأمين ائتمان الصادرات في تنمية الصادرات الصناعية الكويتية"، وذلك بهدف مساعدة الشركات الصناعية الكويتية على تنمية صادراتها.
- رعت المؤسسة بالتعاون مع جامعة الدول العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد غرف التجارة السورية المؤتمر الثالث عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب "مرام 13" والذي عقد برعاية فخامة الرئيس السوري بشار الأسد في العاصمة السورية دمشق تحت عنوان "مناخ الاستثمار في سورية ودور المؤسسة في تشجيع ودعم تدفق الاستثمارات المباشرة العربية وغير العربية" خلال الفترة 3 – 4 مارس (آذار) 2010، كما تم إلقاء كلمة للمدير العام في الجلسة الافتتاحية.

الفصل بين هيئات تشجيع الاستثمار والتجارة أم الجمع بينهما تحت مظلة واحدة؟

ضمن ثلاثين عاما، كانت العديد من الدول تخشى على صناعاتها الوطنية من الملكية الأجنبية من خلال فرض العديد من القيود الحمائية على تلك الصناعات، ولكن مع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتحرير الاقتصاد العالمي على مدى العقود الثلاثة الماضية، برز تشجيع الاستثمار بوصفه أداة وسياسة جديدة لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

والمتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي يلاحظ أن الاهتمام بالتجارة بدأ دوليا قبل الاهتمام بالاستثمار، فالتجارة نشاط أقدم بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر، بل تعود عولمة الاقتصاد الدولي في مطلع القرن العشرين والتي تعززت بعد الحرب العالمية الثانية في جزء كبير منها إلى حركة التجارة، ثم تلاها بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة رئيسية.

ولذا ليس من المستغرب، أن يكون نشاط الترويج للتجارة ذات التاريخ الطويل أقدم بكثير ومعروفاً سواء فيما بين واضعي السياسات أو عامة الجمهور من الترويج للاستثمار، فكثير من البلدان، ولاسيما بعثاتها الدبلوماسية لديها تاريخ طويل في الترويج للصادرات، وبالتالي قد يكون لدى الدبلوماسيين القدرة على الحصول على فهم أفضل للترويج للتجارة من الترويج للاستثمار.

ونتيجة لذلك فإن العديد من هيئات ترويج الاستثمار(IPAs) تعتبر حديثة العهد نسبيا، حيث ظهر معظمها بعد منتصف عام 1990، وخصوصا في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بالمقارنة بجهات الترويج للتجارة.

إلا أن هذا المجال يشهد حاليا تطورات مهنية ومستجدات متسارعة، حيث تتعدد وتتنوع مجالات وأنشطة تلك الوكالات سواء بطبيعتها أو بحسب الدول والتكتلات الاقتصادية. وفي هذا السياق، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار" ورقة بحثية بعنوان "تعزيز الاستثمار والتجارة: الممارسات والقضايا" تمثل أحد إصدارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والمعروفة باسم السلسلة الاستشارية للاستثمار تناولت قضية في غاية الأهمية: وهي الترتيبات المؤسسية للترويج للاستثمار والتجارة والأساس المنطقي الذي يقف وراء إنشاء المؤسسات التي تشجع الاستثمار، وتلك التي تشجيع التجارة . وعما إذا كان من الأفضل الفصل بينهما أم الجمع بين تلك المؤسسات في مؤسسة واحدة؟

وللإجابة على هذا السؤال اعتمدت الدراسة أسلوب مسح استقرائي إلكتروني شمل 173 دولة تم خلاله استعراض المواقع الالكترونية الرسمية المعنية بالترويج للتجارة والاستثمار لتلك الدول، وكانت نتائجه كما يلي:

- أن 58 % من مؤسسات الترويج حول العالم تضطلع بمهام تشجيع الاستثمار الأجنبي فقط على المستوى الوطني، في حين أن 42% منها تجمع بين مهمتي الترويج للتجارة والاستثمار.

نتائج استمارات استبيان وكالات ترويج الاستثمار حسب الدول

تشجيع الاستثمار فقط	تشجيع الاستثمار والتجارة
الأرجنتين - ألبانيا - بلغاريا - الكاميرون -تشيلي -كوستاريكا -التشيك - مصر-أثيوبيا-الأردن-مدغشقر-ماليزيا-باكستان-فيتنام	بوتسوانا-كولومبيا-الدومينيكان- استونيا-جورجيا-المجر-منغوليا-سلطنة عمان
14	8

نتائج مسح وكالات ترويج الاستثمار عبر مواقعها الشبكية حسب الإقليم الاقتصادي

الاقليم الاقتصادي	تشجيع الاستثمار فقط		تشجيع الاستثمار والتجارة		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد
الدول الأوروبية المتقدمة	18	56	14	44	32
أمريكا الشمالية	1	50	1	50	2
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	2	50	2	50	4
الدول المتقدمة	21	55	17	45	38
أفريقيا	31	76	10	24	41
أمريكا اللاتينية والكاريبي	15	45	18	55	33
آسيا والمحيط الهادي	26	57	20	43	46
الدول النامية	72	60	48	40	120
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	7	47	8	53	15
دول الاقتصادات المتحولة	7	47	8	53	15
العالم	100	58	73	42	173

المصدر: الأنكتاد، استنادا إلى بيانات المسح.

- تشـير النتائج إلى أن نسبـة 55 % (21 هيئـة من إجمـالي 38) تخصصت في الترويـج للاستثمار في الـدول المتقدمة مقابل 60% (72 هيئة من إجمالي 120) في الدول النامية.
- أن نسبـة 45 % (17 هيئـة من إجمالي 38) جمعت فيما بين الترويج للاستثمار وتشجيع الصـادرات في الدول المتقدمة مقابل 40 % فقط (48 هيئة من إجمالي 120) في الدول النامية.
- علـى الرغم مـن أن نشاطـي الترويج للاستثمـار والتجـارة تحـولا للعمـل المؤسسـي في الوقـت الحاضـر، فـإن مؤسسـات الترويـج للتجـارة (TPOs) تحظى بحجـم تمثيـل في الخـارج تجاوز بمراحل حجـم التمثيل الخارجي لوكالات ترويج الاستثمار(IPAs) باستثناء بعض الوكالات البارزة في دول متقدمة.
- تماثلـت أهـداف الـوكالات المستقلـة لتشجيع الاستثمار والوكالات المندمجة تماما في الـدول المتقدمة والنامية على السواء.
- انتشار نمـوذج الـوكالات المتكاملة في الاقتصادات الصغـيرة (من حيث الناتج المحلي الإجمـالي)، حيـث إن قرار دمج الترويـج للاستثمار والتجـارة في وكالة واحدة يأتي في إطـار ترشيد الإنفاق في تلـك الدول التي غالبا ما تعاني من ندرة الموارد المالية والبشرية، مقابل حاجة أكبر إلى التسويق الدولي.
- أن التركيـز الأساسـي في عـدد قليل من الـوكالات المتكاملـة ينصب على القطاعـات الصناعية مـع فريق عمل يروج للاستثمار والأنشطة التجارية ذات الصلة.
- أن درجـة الفصـل التطبيقـي لـدى المؤسسـات الترويجيـة المستقلـة في معظم الوكالات التي شملتها الدراسة، على الرغم من أنها كانت مندمجة على مستوى السياسـة العامة، يجعل من تكاملها مرة أخرى صعب المنال.
- إنه من السابق لأوانه الإفصاح عن مدى نجاح عملية التكامـل بالنسبة لبعض الوكالات التي شملها المسح لان النتائج جاءت مختلطة.

وفي إطار إجراء الدراسة لاستبيان على عينة مكونة مـن 22 دولة بينهمـا الأردن ومصر وسلطنـة عمان من مجموعة الدول العربية (أنظر جدول الـدول المشاركة في الاستبيان) بغرض الحصول على تفسيرات منطقية حول الأسبـاب التي تدفع بعض الـدول إلى اتخاذ قرار الدمج بين الترويج للاستثمار والتجارة في حين لا تلجأ إلى ذلك دول أخرى، فقد توصلت الدراسة إلى نتائج مجدية ومفيدة في حالتي الدمج والفصل نستعرض أهمها فيما يلي:

أولا: الدمج

<u>قدمـت الدراسة العديد من نمـاذج الدمج فيما بين وكالتي تشجيع الاستثمار والتجارة حول العالم وكشفت عن تباين الدوافع التي تقف وراء انتهـاج بعض الدول لهذا المنهج في الترويج المزدوج، من أبرزها ما يلي:</u>

- مـن المرجح تفعيل قرار الدمج في حالة استهـداف الترويج لصناعـة رئيسية معينـة أو قطـاع أو نشـاط محـدد، فالترويج للاستثمار والتجارة يتبع بعض الأنشطة المشتركة، فبعض الدول ذات الأسواق المحليـة الصغيرة تسعى إلى جـذب المستثمرين الأجانـب من خلال توفير آليات النفاذ إلى أسواق التصدير، التي تتيـح نطاقا أوسـع للصناعات التحويلية. فـإذا كان الهدف الرئيسي مـن إستراتيجيـة الترويـج يتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لهذا النوع مـن النشاط، فـإن الجمع بين أنشطة ترويـج الاستثمار والتجارة في وكالـة واحـدة يعد القـرار الأمثل، خصوصـا وان المستثمـر الأجنبي في أنشطة تصديريـة من البلد المضيف، يفضـل أن يحظـى بنقطـة اتصال حكومية واحـدة في البلد المضيف من أجل الحصول على الخدمات التي يحتاج إليها.
- تحقيق منافـع رئيسية ترجع إلى نمطية الأعمـال الإداريـة والماليـة والخدمات المسانـدة المشتركة بما أدى إلى تخفيض التكلفـة، مـن خلال تقاسـم مقرات العمـل ووظائف المهـام الإدارية (مثل تكنولوجيا المعلومـات، والموارد البشرية، المحاسبة، والخدمات القانونية)، إضافة إلى منافع الخدمات المساندة مثل البحث والتحليل، والعلاقات العامة.
- ربما يكـون مـن الأفضل اختيـار قرار الدمج لتحقيـق مزايا الكفاءة وتناغم السياسـات وتفادي تكرار مهام العمل واقتناص فرص التعـاون والحصول على تأييد حكومي أقـوى للمؤسسة وسياساتها.
- قد ينتج عـن الدمـج منافع محققة محتملة في جوهر أنشطة الترويج مثل استهداف المستثمرين، والرعاية اللاحقة التي يمكـن أن تنطوي أيضا على تدابير أخـرى مثل تسهيل الصـادرات، والذي من شأنـه أن يعزز التكامل بين الترويج للاستثمار والترويج للتجارة.
- يعتبر الدمـج أكثر فعالية على صعيد بناء الصـورة العامة للدولة خصوصا عندما يكون الهـدف الرئيسي لوكالة الترويـج يكمـن في تحسـين الصـورة الاقتصادية للدولة، أو تسليط الضوء على منطقة غير معروفة للمستثمرين أو لتصحيح الصورة النمطية المغلوطة عن بلد أو منطقة.

تجارب الدمج:

واستعرضت الدراسة حالات بدوافع مختلفة لدمج النشاطين منها: حالة **جمهورية الدومينيكان** التي ركزت على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصناعات التصديرية من خلال هيئة واحدة تجمع ما بين الترويج للتجارة والاستثمار معا منذ إنشائها عام 2003 من إندماج وكالة ترويج الصادرات التي تأسست عام 1971 ووكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تأسست في عام 1996، وذلك بهدف تحقيق الاتساق فيما بين السياسات التجارية والاستثمارية لدفع عجلة التنمية الشاملة وتنويع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد. وقد نجحت تلك السياسة في خدمة القطاعات الموجهة للتصدير.

أما **صربيا** فتقدم تجربة رائدة لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ومساعدة المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم المحلية في إطار إستراتيجية الاستثمار التي تتضمن مساعدة الشركات الأجنبية على بناء شراكات مع الشركات المحلية والموردين المحليين تساعد الأخيرة على تصدير منتجاتها والنفاذ إلى الأسواق الخارجية والاستفادة من الشركات العالمية في مجالات عدة مثل أساليب الإدارة الحديثة والتدريب والتوظيف ومثال على ذلك تجربة شركة سيمنز الألمانية.

وفي **نيوزيلندا** تم دمج المهمتين ولكن وفق مصفوفة للقطاعات والدول بدعم من فرق عمل متخصصة حيث تم تقسيم القطاعات إلى 3 قطاعات رئيسية هي (الأغذية والمشروبات والتكنولوجيا الحيوية/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات الإبداعية والخدمية/ الصناعات المتخصصة والأخشاب). كما تم تقسيم العالم إلى 5 مناطق جغرافية مختلفة تمثل الأقاليم الاقتصادية حول العالم هي (الأمريكتين، أستراليا والمحيط

مؤشرات الأداء

مؤشرات النهوض بالاستثمار	مؤشرات النهوض بالتجارة	مؤشرات مشتركة
عدد فرص العمل الجديدة	تحسن الميزان التجاري	عدد زوار الموقع الإلكتروني
مبلغ رأس المال المستثمر	تشجيع المنظمات غير التقليدية والمنتجات التقليدية	عدد المطبوعات المصدرة
عدد المشاريع التي تم تسهيل إنشائها	النفاذ إلى أسواق جديدة	عدد الاستفسارات المستوفاة
الانعكاس على النمو الاقتصادي	برنامج لدعم المصدرين الوطنيين والمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم	عدد الأحداث المنظمة
نقل الأساليب التكنولوجية	حجم الصادرات (كميات)	درجات الرضا المحققة للعملاء
تفعيل المنافسة المحلية	قيمة الصادرات	
عدد المشاريع الاستثمارية المدارة	عدد العملاء من الشركات	
عدد المستثمرين الذين يتم الاتصال بهم	تحسين أداء شركات العملاء	
عدد القضايا المحلولة والعقبات المذللة من خلال الرعاية اللاحقة	إيرادات المبيعات من الخدمات المقدمة	
عدد المصانع والشركات الجديدة	عدد الشركات المشاركة في الفعاليات	
عدد زيارات المستثمرين المحتملين	تنمية المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم	

المصدر: الأنكتاد، استنادا إلى بيانات المسح.

مزايا وعيوب دمج وكالات تشجيع الاستثمار والتجارة

المزايا	العيوب
يوفر القدرة على تصميم ووضع سياسات موحدة تخدم بشكل أفضل قضايا الاستثمار والتجارة وتراعي علاقات التشابك بينهما	قد يترتب على تباين الأهداف واختلاف الأنشطة الجوهرية خطر تجزئة المسؤوليات وفقدان التركيز في انجاز المهام
يقدم خدمات دعم مشتركة في مجالات عدة مثل تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، المحاسبة، الخدمات القانونية، العلاقات العامة، والبحوث والتحليل، إضافة إلى مقر عمل مشترك وبالتالي تخفيض التكاليف وتقليص النفقات.	قد تنشأ مشاكل التنسيق بين أنشطة ترويج الاستثمار والتجارة معاً مثل عدم القدرة على إدارة فرق عمل متباينة الخبرات والمنهجيات والمهام، إضافة إلى مخاطر زيادة البيروقراطية
يسمح بتقاسم المعرفة لصالح استراتيجية التنمية	يترتب عليه مساوئ التعامل مع أطر زمنية مختلفة مع طول الوقت المقبول من منظور الترويج الاستثمار
يقدم المزيد من فرص الاستمرارية في تقديم خدمات الترويج من خلال نقطة اتصال حكومية واحدة مثل تقديم الخدمات للمستثمرين في أنشطة تصديرية	في كثير من الأحيان تظهر مشكلة اختلاف العملاء واختلاف مراكز الاتصال في الشركات
يوفر فرصاً للترويج المتكامل للاقتصاد بأكمله في الخارج وبخاصة عند تسويق الدولة	يظهر الحاجة الملحة لمهارات مختلفة للموظفين
يقدم أرضية مشتركة لسياسات تعزز القدرة على تنافسية الدولة في الأسواق الدولية	يحمل في طياته خطر إعطاء اهتمام أقل لتشجيع الاستثمار وقضايا السياسة العامة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

الهادئ، أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، شمال آسيا، وجنوب شرق آسيا).

أمـا في **كولومبيا** فقد تم دمج المهمتين عام 2005 بهدف تعظيـم الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري المتواجدة في الخارج في مجال الترويج للاستثمار من خلال استغلال الخبرات المتراكمـة والمعرفة التامة لدى رجال التمثيل التجاري بالقطاعات الإنتاجية داخل كولومبيا وخصوصا التصديرية، إضافـة إلى الدراية الكاملة بآليات استهداف المستثمر المحتمل في الخـارج وتعريفـه بإجـراءات الاستثمـار ومساعدتـه على إيجاد شـركاء محليين. إلا أن إحصائيـة لعام 2007 أشارت إلى أن 30 % فقط من موظفي الهيئة الجديدة يضطلعون بالترويـج للاستثمـار كنتيجـة طبيعيـة للمهـام الإضافية الملقاة علـى عاتق هذه الهيئة وتتمثل في الترويـج للتجارة والترويج للسياحة.

وقدمـت **اسكتلنـدا** مثالاً واضحـاً لمنافع الدمج في مجال تخفيض التكاليف ولاسيما في الأعمال المسانـدة والمكتبية، إضافة إلى الرغبة في التركيز على قطاعات رئيسية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد من خلال مساعدة الشـركات المحليـة على تدويـل أنشطتها واستقطاب استثمارات أجنبية إلى قطاعات بعينها تعاني نقصاً في التمويل.

ثانيا: الفصل

نظراً لأن أساليب الترويج للاستثمار تختلف كثيرا عن أساليب تشجيـع الصادرات، فقد كان من الضروري تأسيس مؤسسة مستقلة لكل نشاط على حدة داخل الاقتصاد الواحد. فهناك دول كثيرة اختارت بوعي أن تركز عمل وكالة تشجيع الاستثمـار في العمل حصرا على تشجيع الاستثمار. وبعض هذه الحالات تزامنت مع توصيات جهات تقييم مستقلة. خصوصا وأن هناك أيضـا عددا من الحجج المؤيدة لفصل مؤسسات الترويج للاستثمار عـن مؤسسـات تشجيع التجـارة أبرزها ما يلي:

- اختلاف الأهداف فيما بين المهمتين يجعل من الأهمية بمكان الفصل الواضح بين الجهات القائمة على التنفيذ لان اختلاف الأهداف ينتج عنـه اختلاف في الخطط والبرامج وآليات التنفيذ.
- يتطلب الترويج للاستثمار مهارات وفرق عمل تختلـف عن نظيراتهـا في مجال تشجيع الصـادرات. فعلى سبيل المثال، تتزايـد أهمية الرعاية اللاحقة في مجال الاستثمار وتجعـل مهارات التواصل مع المستثمر أثناء مرحلـة التشغيل وبعد اتخـاذ القـرار الاستثمـاري في تذليل العقبات وما نحو ذلـك أكثر أهمية في وكالات ترويج الاستثمار عنها في وكالات تشجيع التجارة.
- تتسم مهـام الترويـج للاستثمار بمدى زمنـي أطول إذا ما قورنت بمهام تشجيع الصادرات، حيث إن قرارات العميل عادة ما تعتمد قواعد أكثر إستراتيجية وتقوم فيها الرعاية اللاحقة بدور أكبر.
- اختـلاف الشريحـة المستهدفـة مـن العملاء يجعل مـن المفيد الحفاظ على وكالات ترويـج الاستثمـار ومنظمـات ترويج التجارة منفصلة. فعملاء الترويج للاستثمار غالبا ما ينتمون إلى دول أكثر تنوعا من عملاء تشجيع التجارة.
- اعتمـاد وكالـة منفصلـة لتشجيع الاستثمـار المحلى والأجنبي من شأنه أن يعزز من الاهتمام بقضية تشجيع الاستثمار ويطـرح قضايا تعزيزه على طاولة صناع القرار. وهو ما يعد حيويا، لأن الالتزام الحكومي ضروري لتحسين منـاخ الاستثمـار وغالبـا مـا يكون حاسما في جذب الاستثمارات الأجنبية الكبرى.

تجارب الفصل

وقدمت الدراسة مجموعة من نماذج الفصل بين الهيئتين في دول العالم، حيث استعرضت حالـة السويد التي قامـت بتكليف شركة استشارية عالمية (آرثـر دي ليتل أ ب) ((A – thur D. Little AB لتقييم الممارسات الحالية لتشجيع التجـارة والاستثمار على المستوى الوطنـي. وخلصت الشركـة في عام 2007 إلى ضرورة الإبقاء على الفصل بين الهيئتين علـى الرغم من أنها أشـارت إلى وجود فرص للتعاون ومنافع محتملة بين الهيئتين ولكنها اشترطت شروطـاً معينة وحـددت مجالات بعينها لتحقيق هذه المنافع.

كما أشارت إلى تجربة هونغ كونغ القائمة على الفصـل استنادا إلى 4 مـبررات هي: اختلاف الأهـداف، اختـلاف العمـلاء المستهدفين، اختلاف المهارات التـي تتطلبها كل وظيفة، اختلاف المدى الزمني اللازم لانجاز كل مهمة.

ونستخلص مـما سبق عددا من الاستنتاجات التي قد تساعد في اتخـاذ القرار في قضية الترويج المستقل أو الموحد وأهمها:

- أن قـرار الدمج بين الترويـج للاستثمار وتشجيع الصادرات يعتمد على كيفية التنفيـذ على أرض الواقـع ومدى نجاح الوكالـة في التنسيق العملي الذي من شأنه تعظيم الاستفادة من كلا المهتمين لخدمة وتقوية بعضها البعض.
- السعـي إلى النجـاح في إنشاء وكالات موحدة يتطلـب تحديداً دقيقـاً لنقاط التعـاون المحتملـة وأخذهـا كنقطة انطـلاق لتحقيق التكامـل، مع اعتماد نهـج تكاملـي متـدرج وخصوصـا بالنسبـة للـوكالات التـي تستهدف تعزيز استراتيجيـات التصنيع المرتبطة بالتصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكد من مدى تحقق الكفاءة وتعظيم النتائج ومنافع التكامل الأخرى.

- تشير تجارب بعض الـــدول إلى أن خفض التكلفـــة وتحقيق منافـــع الدمج يمكن الحصـــول عليهـــا في ظـــل الـــوكالات المستقلة، وذلك من خلال إعداد ترتيبات فعالة للتعاون في المجالات الرئيسية.
- مهمـــا كانت الظـــروف، لابد مـــن إيجاد قنـــوات للتعاون فيما بـــين القائمين على ترويج الاستثمـــار والقائمين على تشجيع الصادرات حيث لا ينبغي أن يعمل أي فريق بمعزل عن الآخر فهنـــاك بعض القواسم المشتركة القائمة فيما بين المهمتين.
- من الضروري تقييم نتائج اتباع سياسة الترويـــج المستقلـــة أو الموحدة من خلال قياســـ مؤشرات أداء منفصلة للنهوض بالاستثمـــار والصادرات وأخرى مشتركة للتوصـــل إلى حكم موضوعـــي (أنظر جدول مؤشرات الأداء).

وتلاحظ الدراسة في الختام أن اختيار الطريقة المثلـــى للترويج للاستثمـــار والتجارة تحكمها عوامل ومعايير عدة تمت الإشارة إليها، ويبقى على كل دولـــة أن توازن فيما بـــين التكلفة والعائد مـــن إتباع كل طريقـــة. والاهم من ذلـــك، يجب أن نـــدرك جيدا أنـــه في معظم الحالات، يظل اختيار منهجية تنظيم الترويج للاستثمـــار وتشجيـــع الصـــادرات في نهاية المطاف في يد الحكومة. ومن المرجح أن القرار النهائي سوف يتأثر بالأولويـــات السياسية، وتاريخ هيكل الإدارة العامة، واعتبارات الميزانية العمومية للدولة.

هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية

م	الدولة	الهيئة	مستقلة أم مندمجة مع التجارة	عنوان الموقع الالكتروني
1	اليمن	الهيئة العامة للاستثمار	مستقلة	www.giay.org
2	مصر	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	مستقلة	www.gafinet.org
3	السودان	وزارة الاستثمار	مستقلة	www.sudaninvest.org
4	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	مستقلة	www.sagia.gov.sa
5	العراق	الهيئة الوطنية للاستثمار	مستقلة	www.investpromo.gov.iq
6	سلطنة عمان	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	مندمجة	http://arabic.ociped.com
7	تونس	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	مستقلة	www.investintunisia.tn
8	الجزائر	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	مستقلة	www.andi.dz
9	لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار(ايدال)	مستقلة	www.idal.com.lb
10	موريتانيا	المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات	مستقلة	www.investinmauritania.gov.mr
11	جيبوتي	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات	مستقلة	www.djiboutinvest.dj
12	البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية	مندمجة	www.bahrainedb.com
13	المغرب	مديرية الاستثمارات الخارجية	مندمجة	www.invest.gov.ma
14	ليبيا	الهيئة العامة للتمليك والاستثمار	مستقلة	http://investinlibya.ly
15	الأردن	مؤسسة تشجيع الاستثمار	مستقلة	www.jordaninvestment.com
16	الإمارات	مكتب الاستثمار الأجنبي بدبي	مستقلة	جاري تأسيسه
17	الكويت	مكتب استثمار رأس المال الأجنبي	مستقلة	www.kfib.com.kw
18	قطر	إدارة تشجيع الاستثمار	مستقلة	www.investinqatar.com.qa
19	فلسطين	الهيئة العامة العليا للاستثمار	مستقلة	www.pipa.gov.ps
20	سورية	هيئة تشجيع الاستثمار	مستقلة	www.investsyria.org

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

مؤشرات التقدم التكنولوجي بين تشابه المكونات والمهام وتباين النتائج

تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بدور كبير، في تطور المجتمعات وتحويلها لمجتمعات قائمة على المعرفة والشفافية والتطور والتنافسية بل تعد من أهم المحفزات الأساسية للتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال دورها الواضح في تعزيز الإنتاجية وتحسين إنتاج السلع والخدمات وتعزيز قدرات الدول على اختراق الأسواق العالمية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص نسبة الفقر وتحسين مستويات المعيشة. كما تقوم بدور مهم في رفع كفاءة الحكومات، بتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات وتحسين خدمات ووسائل الاتصال مع المواطنين.

وانطلاقا من هذا الدور الكبير والاهتمام المتزايد من قبل الحكومات والدول بالتطور في هذا المجال فقد برزت أهمية رصد وقياس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنتائج المترتبة عليه، تأكيدا للمقولة الشائعة "ما لا يمكن قياسه، لا يمكن تحسينه".

نتيجة لذلك زاد اهتمام الحكومات والجهات المتخصصة بالبحوث والمعلومات في هذا المجال وظهرت في الساحة تقارير دولية متعددة ومؤشرات متخصصة ودورية ترصد التقدم والتأخر في مختلف فروع هذا القطاع الحيوي والمتشابك مع العديد من المجالات الأخرى.

وفي هذا السياق رصدت نشرة **"ضمان الاستثمار"** أربعة مؤشرات دولية مهمة، تصدر دوريا عن مؤسسات وجهات دولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك للتعرف على مكوناتها، وفهم منهجياتها المختلفة في إعداد وتقسيم المؤشرات الفرعية والمتغيرات وجمع البيانات وكذلك تسليط الضوء على نقاط التشابه في المكونات والمهام وأيضا أهم نقاط الاختلاف بينها وخاصة اختلاف النتائج وتباين الترتيب العالمي للدول من مؤشر لآخر، وذلك من خلال تحليل موضوعي وصولا لتوصيات منطقية نحو توحيد هذه المؤشرات وإضافة بعض المهام للمؤشر الموحد مما يقلل التشتت الناجم عن تعدد هذه المؤشرات من جهة ويعظم المنافع لصانعي السياسات في مجال بناء وتنفيذ نموذج التقدم التكنولوجي الشامل على مستوى الدولة وكافة قطاعاتها.

وفيما يلي نستعرض تلك المؤشرات الصادرة للعام 2009 وتشمل: أولا: مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية عن الامم المتحدة – إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ثانيا: مؤشر جاهزية البنية الرقمية NRI عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ثالثا: مؤشر تنمية تكنولوجيا معلومات والاتصالات IDI عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وأخيراً: مؤشر اقتصاد المعرفة KEI عن البنك الدولي.

أولا: مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية – E-Government Readiness Index

يقدم تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات ويصدر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية (DPADM)، ضمن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الدورية غير المنتظمة عن الحكومة الإلكترونية UN Global E-government Survey ويتكون من 3 مؤشرات فرعية تضمنت:

1. مؤشر خدمة الإنترنت، ويرصد 4 متغيرات هي: تطوير خدمات المعلومات، تحسين خدمات المعلومات، خدمات المعاملات، ونهج الاتصال.
2. مؤشر البنية التحتية للاتصالات، ويرصد 5 متغيرات هي: عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل 100 نسمة.
3. مؤشر رأس المال البشري، ويرصد متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (%)، والمعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس للابتدائي والثانوي والعالي (%).

وقد نشر تقرير عام 2010 تحت عنوان "الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية والاقتصادية"، وهو الإصدار الخامس وشمل 192 دولة، حيث استعرض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الإلكترونية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في عملية التطوير وزيادة الفعالية وتسهيل الاتصالات وتحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، وذلك إضافة إلى دورها على صعيد المؤسسات والإدارات بتعزيز سرعة وكفاءة العمليات وتبسيطها، وتحسين قدرات البحث والتوثيق وحفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات وتخفيض تكلفة إنجازها وبالتالي اختصار الجهد والوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعرية للمنتجات والخدمات وما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ثانيا: مؤشر جاهزية البنية الرقمية – Network Readiness Index

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ضمن التقرير العالمي لتقنية المعلومات The Global Information Technology Report (GITR) ويركز على الروابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات، والأفراد، وقطاع الأعمال، من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات. ويقيس المؤشر مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات لـ 134 دولة، من خلال نحو 68 مؤشراً فرعياً منها 27 مؤشراً أي بنسبة 40 % بيانات كمية والبقية مؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير.

ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي:

1. **بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة: ويرصد 3 متغيرات هي:**
   - **بيئة السوق:** ويرصد 14 متغيرا تشمل: توافر رأس المال للاستثمار، تطور السوق المالية، توافر أحدث التقنيات، التطور الكلي للسوق، مؤسسية الملكية الفكرية، صادرات التكنولوجيا العالية، عبء التنظيم الحكومي، مدى تأثير الضرائب، إجمالي سعر الضريبة، الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري،

عدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط التجاري، شدة المنافسة المحلية، حرية الصحافة، وسهولة الحصول على المحتوى الرقمي.

- **البيئة السياسية والتنظيمية:** ويرصد 9 متغيرات شملت: فعالية هيئات صنع القرار، قوانين ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استقلال القضاء، حماية الملكية الفكرية، كفاءة الإطار القانوني للمنازعات، حقوق الملكية، نوعية المنافسة في قطاع خدمة الإنترنت، عدد الإجراءات لإنفاذ العقود والوقت المستغرق لإنفاذ العقود.
- **بيئة البنية التحتية:** ويرصد 7 متغيرات هي: خطوط الهاتف، خدمات الإنترنت الآمنة، إنتاج الطاقة الكهربائية، توافر العلماء والمهندسين، نوعية مؤسسات البحث العلمي، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي وتكلفة التعليم.

2. **مدى جاهزية الشرائح الرئيسية: ويرصد 3 متغيرات هي:**

- **استعداد الفرد:** ويرصد 9 متغيرات هي: كفاءة تعليم الرياضيات والعلوم، نوعية النظام التعليمي، توافر الإنترنت في المدارس، مستوى معرفة المستهلكين بالتكنولوجيا، تكلفة توصيل الهاتف الثابت المنزلي، الاشتراك الشهري للهاتف الثابت المنزلي، الاشتراك الشهري لخدمة النطاق العريض، أقل تكلفة لخدمة النطاق العريض وتكلفة مكالمة الهاتف النقال.
- **جاهزية الشركات التجارية:** ويرصد 10 متغيرات هي: مدى تدريب الموظفين، توافر الأبحاث المتخصصة والتدريب على الخدمات محليا، نوعية المدارس الإدارية، إنفاق الشركات على البحث والتطوير، التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في البحوث، تكلفة توصيل هاتف ثابت تجاري، الاشتراك الشهري للهاتف الثابت التجاري، كفاءة المورد المحلي، عدد الموردين المحليين ووارادات الكمبيوتر والاتصالات والخدمات الأخرى.
- **جاهزية الحكومة:** ويرصد 4 متغيرات هي: أولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الحكومة، المشتريات الحكومية للمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة المستقبلية ومؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية.

3. **مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات: ويرصد 3 متغيرات هي:**

- **استخدام الفرد:** ويرصد 5 متغيرات هي: المشتركون في الهاتف المحمول، عدد الحاسبات الشخصية، عدد المشتركين في شبكة الانترنت عريضة النطاق، عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت، وعرض النطاق الترددي للانترنت.
- **استخدام الشركات التجارية:** ويرصد 5 متغيرات هي: انتشار تراخيص التكنولوجيا الأجنبية، مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا، القدرة على الابتكار، توافر خطوط هاتفية جديدة ومدى استخدام الشركات التجارية للإنترنت.
- **استخدام الحكومة:** ويرصد 5 متغيرات هي: نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توافر خدمات الحكومة عبر الانترنت، كفاءة استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الحكومية ومؤشر المشاركة الإلكترونية.

ويشدد التقرير الأخير لتقنية المعلومات 2008/2009 الصادر تحت عنوان "التنقل في عالم مترابط" على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كحافز للنمو في الاضطرابات العالمية الحالية، ويسلط الضوء على الدور الأساسي والهام الذي يلعبه تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي في الاضطرابات العالمية الحالية.

ثالثا: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – ICT Development Index

يصدر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU)، ضمن تقرير قياس مجتمع المعلومات Measuring the Information Society ويقوم المؤشر بمقارنة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لـ 154 دولة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2008. ويجمع بين 11 مؤشراً فرعياً، تقوم بقياس البنية التحتية والقدرة على الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كيفية استخدام وكثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبعض المؤشرات مثل توافر جهاز كمبيوتر، عدد مستخدمي الإنترنت، ومستويات القراءة والكتابة. ويستخدم المؤشر كأداة قياس عالمية وإقليمية وقطرية مع الأخذ في الاعتبار أوضاع كل من الدول المتقدمة والنامية.

ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي:

1. **البنية التحتية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويتضمن 5 متغيرات هي: خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة، النطاق الترددي للإنترنت لكل مستخدم للانترنت (bit/s)، نسبة الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر، نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت.
2. **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكثافة استخدامها:** ويتضمن 3 متغيرات هي: عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة، المشتركون في خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض "الثابت" لكل 100 نسمة، المشتركون في خدمة النطاق العريض "المتحرك" لكل 100 نسمة.
3. **مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على استخدامها بفعالية:** ويتضمن 3 متغيرات وهي: معدل محو أمية الكبار، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الالتحاق بالتعليم العالي.

ويتضمن تقرير العام 2010 سلسلة من الجداول الإحصائية والبيانات على المستوى القطري بالنسبة لجميع المؤشرات الواردة فيه كما يستعرض مؤشر "سعر سلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، والذي يشمل أحدث بيانات تعرفة الهاتف الثابت، والنقال، خدمة النطاق العريض، للعام 2009 حيث تغطي تلك البيانات 161 دولة.

رابعا: مؤشر اقتصاد المعرفة

Knowledge Economy Index

ويصدر سنويا عن البنك الدولي ضمن تقرير "برنامج المعرفة من أجل التنمية The Knowledge for Development Program (K4D) بهدف تطوير منهجيات وأدوات قياس لمساعدة الدول على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في تحقيق الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ويرصد المؤشر 146 دولة ويقيم دور البيئة في زيادة الوعي والمعرفة التي يمكن استخدامها بفعالية في التنمية الاقتصادية.

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

كما يقيس المستوى العام للتنمية في الدولة أو المنطقة تجاه الاقتصاد القائم على المعرفة. ويتكون المؤشر من 4 مؤشرات فرعية هي:

1. **الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي:** ويتضمن 3 متغيرات تشمل: التعرفة الجمركية والحواجز غير الجمركية، كفاءة الأطر التنظيمية، وسلطة القانون.
2. **نظام الابتكار:** ويتضمن 3 متغيرات تمثلت في: عدد العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة، براءات الاختراع الموافق عليها من قبل مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية للمليون نسمة، وعدد المقالات العلمية والتقنية للمليون نسمة.
3. **التعليم والموارد البشرية:** ويتضمن 3 متغيرات شملت: معدل محو أمية الكبار، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي.
4. **البنية التحتية المعلوماتية:** ويتضمن 3 متغيرات هي: خطوط الهاتف (الثابت والنقال) لكل 1000 نسمة، أجهزة الكمبيوتر لكل 1000 نسمة، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة.

ويوضح الجدول التالي (جدول 1) أهم نقاط التشابه فيما بين المؤشرات المعروضة، حيث تظهر الأجزاء المظللة من الجدول المؤشرات الفرعية المكرر استخدامها ضمن مكونات المؤشرات الرئيسية ولكن تحت مسميات مختلفة. فعلى الرغم من تطابق المؤشرات الفرعية المستخدمة في مؤشري جاهزية البنية الرقمية وتنمية تقنية المعلومات والاتصالات، فقد تم إدراجها تحت عنوان "مؤشر المشاركة الإلكترونية" ضمن مكونات المؤشر الأول، بينما جاءت تحت عنوان "البنية التحتية وكثافة الاستخدام" ضمن مكونات المؤشر الثاني. ويتكرر الحال بالنسبة للمؤشرات الفرعية وثيقة الصلة بتطور التعليم بمراحله المختلفة. فعلى الرغم من التطابق التام بين المؤشرات الفرعية المستخدمة، يلاحظ إدراجها تارة تحت عنوان: "رأس المال البشري"، وتارة أخرى تحت عنوان "مهارات استخدام التقنيات الحديثة"، وكذلك "التعليم والموارد البشرية".

علاقة الارتباط ذات الاتجاهين فيما بين المؤشرات الأربعة الرئيسية:

وتأكيداً على تشابه مكونات المؤشرات المعروضة وخاصة فيما بين المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، يوضح الشكل التالي أن هناك علاقة ارتباط موجبة فيما بين نتائج الدول في المؤشرات الأربعة حيث إن بعض الرسوم البيانية توضح علاقة قوية والتي تلتصق فيها قيم (نقاط) المؤشرين بعضها البعض وتتركز حول منحنى وهمي متجه إلى الأعلى من اليسار إلى اليمين وتتمثل في العلاقة بين المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات وأيضا مؤشر الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، بينما تعبر رسوم أخرى عن علاقة أقل قوة والتي فيها تتباعد قيم (نقاط) المؤشرين وتتمثل في علاقة مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي مع باقي المؤشرات الأخرى.

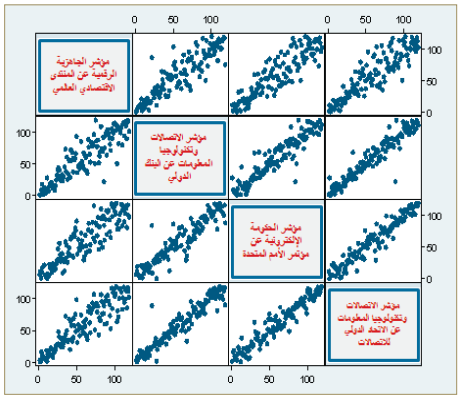

وتؤكد نتائج حساب معامل الارتباط بين المؤشرات الأربعة العلاقة التي أظهرها الرسم البياني أعلاه. ففي الجدول التالي، يتضح أن معامل الارتباط الموجب بين المؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وباقي المؤشرات الثلاثة المتبقية تراوح بين (86.9 % - 88.7 %)، في حين ارتفعت نسبته فيما بين مؤشرات البنك الدولي، الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات بين 92.0 % - 95.7 %. ولعل هذا

معامل الارتباط بين مؤشرات التقدم التقني والاتصالات الأربعة	مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي	مؤشر البنك الدولي	مؤشر الأمم المتحدة	مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات
مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي	1.0000			
مؤشر البنك الدولي	0.8853	1.0000		
مؤشر الأمم المتحدة	0.8699	0.9200	1.0000	
مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات	0.8871	0.9481	0.9573	1.0000

مؤشر								
جاهزية البنية الرقمية عن منتدى الاقتصادي العالمي		جاهزية الحكومة الإلكترونية عن الأمم المتحدة		تنمية تقنية المعلومات والاتصالات عن الاتحاد الدولي للاتصالات		اقتصاد المعرفة عن البنك الدولي	
مؤشر المشاركة الإلكترونية	المشتركين في الهاتف المحمول	مؤشر المشاركة الإلكترونية	مشتركي الهاتف المحمول لكل 100 نسمة	البنية التحتية وكثافة الاستخدام	اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 نسمة	البنية التحتية المعلوماتية	
	خطوط الهاتف الثابت		خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة		خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة		خطوط الهاتف (الثابت والمحمول) لكل 1000 نسمة
	عدد الحاسبات الشخصية		الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة		نسبة الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر		أجهزة الكمبيوتر لكل 1000 نسمة
	عدد المستخدمين لشبكة الإنترنت		عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة		عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة		عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة
	عدد المشتركين في شبكة الانترنت عريضة النطاق		إنترنت النطاق العريض لكل 100 نسمة		المشتركين في خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض "الثابت" لكل 100 نسمة		
	عرض النطاق الترددي للانترنت				النطاق الترددي للإنترنت لكل مستخدم للانترنت (bit/s)		
		رأس المال البشري	معدل محو أمية البالغين (%)	مهارات استخدام التقنية	معدل محو أمية البالغين	التعليم والموارد البشرية	معدل محو أمية البالغين
	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي		إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس للابتدائي والثانوي والتعليم العالي (%)		معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي		معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي
					معدل الالتحاق بالتعليم العالي		معدل الالتحاق بالتعليم العالي
يضم مؤشر جاهزية البنية الرقمية ضمن مكوناته مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية عن الأمم المتحدة بالكامل إضافة إلى 59 مؤشر فرعي أخر تتضمن ما بين مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية تخضع لتقديرات الخبراء.		خدمة الإنترنت	تطوير خدمات المعلومات	البنية التحتية	المشتركين في خدمة النطاق العريض "المتحرك" لكل 100 نسمة	الحوافز والمؤسسات	التعرفة الجمركية والحواجز غير الجمركية
			تحسين خدمات المعلومات		نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت		كفاءة الأطر التنظيمية
			خدمات المعاملات				سلطة القانون
			نهج الاتصال			الإبتكار	عدد العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة
							براءات الاختراع الموافق عليها من قبل USPTO
							عدد المقالات العلمية والتقنية للمليون نسمة

جدول 1

يرجع بصفة أساسية إلى أن مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يعتمد في جزء من منهجية حسابه على تقديرات الخبراء فيما يتعلق بالمؤشرات النوعية غير الكمية.

ترتيب الدول في المؤشرات الأربعة الرئيسية:

بغرض تسهيل مهمة المقارنة الدولية فيما بين نتائج المؤشرات الرئيسية المعروضة، تم توحيد قائمة الدول التي تتفق على تغطيتها هذه المؤشرات، ومن ثم شملت القائمة الموحدة 121 دولة حول العالم. وبتحليل سريع وموضوعي يتضح الآتي:

- أن عدد الدول التي يتقارب ترتيبها في المؤشرات المعروضة يقل بدرجة كبيرة، مقارنة بعدد الدول التي يتباين ترتيبها العالمي بدرجات واضحة وشاسعة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتقارب ترتيبات النرويج بدرجة كبيرة محققة اقل فارق بين أدنى وأعلى ترتيباتها ضمن المؤشرات الأربعة المعروضة بنحو 4 مراكز ويتشابه معها كل من سلوفينيا والدنمارك. وعلى الجانب الآخر من القائمة الموحدة للدول، احتلت السنغال الترتيب الـ 163 عالميا في المؤشر الأول في الجدول التالي بينما جاءت في الترتيب الـ 80 في المؤشر الأخير محققة أعلى فارق في الترتيب بين أدنى وأعلى ترتيب لها ضمن المؤشرات المعروضة بنحو 83 مركزاً، ويتشابه معها كل من الهند وجنوب أفريقيا والأرجنتين ...ألخ

الدول	مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (192)	مؤشر تنمية تقنية المعلومات ICT (159)	مؤشر اقتصاد المعرفة (146)	مؤشر الجاهزية الرقمية (134)	الحد الأقصى - الحد الأدنى
السنغال	163	131	114	80	83
الهند	119	117	109	54	65
جنوب إفريقيا	97	92	65	52	45
الأرجنتين	48	49	59	87	39
الصين	72	79	81	46	35
فنزويلا	70	61	87	96	35
بولندا	45	40	37	69	32
كوريا الجنوبية	1	3	29	11	28
ماليزيا	32	56	48	28	28
روسيا	59	48	60	74	26
لوكسمبورج	25	2	17	21	23
الدنمارك	7	4	1	1	6
سلوفينيا	29	26	25	31	6
النرويج	6	9	5	8	4

- يمنح مؤشر الجاهزية الرقمية ترتيبا متقدما لكل من الهند والصين وجنوب أفريقيا وماليزيا مقابل ترتيبات اقل لتلك الدول في المؤشرات الأخرى.

ترتيب الدول العربية في المؤشرات الأربعة الرئيسية:

الدول	مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (192)	مؤشر تنمية تقنية المعلومات ICT (159)	مؤشر اقتصاد المعرفة (146)	مؤشر الجاهزية الرقمية (134)	الحد الأقصى - الحد الأدنى
الكويت	50	65	52	57	15
لبنان	93	82	76	–	17
مصر	86	96	90	76	20
الإمارات	49	29	45	27	22
جزر القمر	160	134	–	–	26
السودان	154	127	130	–	27
السعودية	58	52	68	40	28
الأردن	51	74	62	44	30
الجزائر	131	100	105	108	31
جيبوتي	170	–	139	–	31
سلطنة عمان	82	71	66	50	32
قطر	62	45	44	29	33
البحرين	13	33	49	37	36
ليبيا	114	78	–	101	36
المغرب	126	97	99	86	40
سورية	133	93	108	94	40
اليمن	164	129	121	–	43
تونس	66	85	82	38	47
موريتانيا	157	126	116	109	48
العراق	136	–	–	–	–
الصومال	184	–	–	–	–

أما بالنسبة للدول العربية، فيوضح الجدول السابق ترتيبها في المؤشرات المعروضة ويلاحظ الآتي:

- أن مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية عن الأمم المتحدة هو المؤشر الأشمل من حيث تغطية الدول العربية (21 دولة).
- تباين بشدة ترتيب موريتانيا، بتحقيقها أكبر فارق بين أدني وأعلى ترتيب لها ضمن المؤشرات المعروضة بنحو 48 مركزاً، فيما حققت الكويت اقل فارق بين أدنى وأعلى ترتيب لها بنحو 15 مركزاً.
- حلت 7 دول عربية في المراكز الثمانية الأولى للمؤشرات الأربعة، شملت: دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، الكويت، سلطنة عمان، قطر والبحرين)، إضافة إلى الأردن.
- حلت تونس ضمن قائمة أفضل 10 دول عربية ضمن المؤشرات الأربعة وذلك رغم التباين الحاد فيما بين ترتيباتها حيث بلغ الفارق بين أدنى وأعلى ترتيب 47 مركزاً.
- حلت لبنان ضمن قائمة أفضل 9 دول عربية في 3 مؤشرات، بينما جاءت مصر ضمن قائمة أفضل 10 دول عربية في نفس المؤشرات الثلاثة.
- حلت ليبيا ضمن قائمة أفضل 8 دول عربية في مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات، كما حلت المغرب ضمن قائمة أفضل 10 دول عربية في مؤشر الجاهزية الرقمية.

وإذا ما عدنا إلى مكونات المؤشرات الأربعة، يمكننا استنتاج عدد من الملاحظات أبرزها:

- هناك الكثير من التشابه في البيانات المستخدمة في قياس المؤشرات الأربعة، لدرجة أن بعض المؤشرات تستخدم مؤشراً كاملا من المؤشرات الأربعة كمؤشر فرعي. فبالإضافة إلى ما سبق توضيحه من تشابه مكونات المؤشرات، يلاحظ استخدام مؤشر جاهزية البنية الرقمية (NRI) لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (E-Government Index) كمؤشر فرعي لمدى جاهزية الحكومة. علماً بأن مؤشر جاهزية البنية الرقمية يتضمن 8 مؤشرات فرعية من أصل 11 مؤشراً فرعياً هى المكونة لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، بما يشير إلى وجود تكرار وازدواجية داخل مؤشر الجاهزية الرقمية عن المنتدى العالمي.
- جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات (ICT Development Index)، تعتبر مكوناً أساسياً في المؤشرات الثلاثة المتبقية، عدا مؤشري: مشتركي خدمة النطاق العريض "المتحرك" لكل /100 نسمة ونسبة الأسر التي لديها إمكانية النفاذ للإنترنت.
- يتفرد مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

الترتيب عربيا	مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية	مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر الجاهزية الرقمية
1	البحرين	الإمارات	قطر	الإمارات
2	الإمارات	البحرين	الإمارات	قطر
3	الكويت	قطر	البحرين	البحرين
4	الأردن	السعودية	الكويت	تونس
5	السعودية	الكويت	الأردن	السعودية
6	قطر	سلطنة عمان	سلطنة عمان	الأردن
7	تونس	الأردن	السعودية	سلطنة عمان
8	سلطنة عمان	ليبيا	لبنان	الكويت
9	مصر	لبنان	تونس	مصر
10	لبنان	تونس	مصر	المغرب
11	ليبيا	سورية	المغرب	سورية
12	المغرب	مصر	الجزائر	ليبيا
13	الجزائر	المغرب	سورية	الجزائر
14	سورية	الجزائر	موريتانيا	موريتانيا

(ITU)، برصده 4 مؤشرات فرعية، شملت: خطوط الهاتف الثابت/ نسمة، اشتراكات الهاتف النقال/ نسمة، نسبة الأسر التي لديها أجهزة كمبيوتر ونسبة عدد مستخدمي الانترنت من السكان، ويعتبر مصدرا لهذه المؤشرات التي تدخل في مكونات باقي المؤشرات المعروضة.

- تركز المؤشرات الأربعة على قياس ورصد الانجازات المحققة أو المتوقع تحقيقها في المستقبل في مختلف الدول التي تشملها المؤشرات، حيث ترصد قدرة الدول التكنولوجية في الوقت الحاضر، والمتوقعة في المستقبل مثل: مؤشر متوسط عدد سنوات التعليم للبالغين ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي.
- مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يعتبر أكثر المؤشرات المعروضة من حيث الشمولية لعدد المتغيرات التي يرصدها ورما منطقية النتائج وترتيب الدول، حيث اعتمد منهجية أكثر واقعية ويركز على البيئة المؤسسية والقدرة على الابتكار، إضافة إلى متغيرات ترصد القدرة الكامنة وراء القدرة التكنولوجية أو كشف القدرات العلمية والتكنولوجية، مثل عدد الباحثين أو حجم الإنفاق على البحث والتطوير.

كما تضمن متغيرات تعكس مؤشرات مبيعات المعرفة مثل حصة الصادرات عالية التكنولوجيا أو عدد براءات الاختراع. إلا أنه يعاب عليه استخدامه لمؤشرات نوعية تخضع لتقديرات الخبراء، واعتماده بيانات بفترة إبطاء عامين (مؤشر عام 2009/2008 يعتمد على بيانات 2007/2006)، كما أنه يمثل أقل المؤشرات تغطية للدول العربية، حيث تشمل قائمته 14 دولة فقط. وكذلك يحتاج المؤشر لمقارنة مؤشرات الصادرات عالية التقنية بمؤشرات مماثلة في إجمالي القيمة المضافة لأن التحسن السريع في هذا النوع من الصادرات غالبا ما يعكس زيادة مشاريع الاستثمار المباشر في القطاع وليس قدرة القطاع على النمو.

- تركز المؤشرات الأربعة على قياس ورصد الانجازات المحققة أو المتوقع تحقيقها في المستقبل في مختلف الدول التي تشملها المؤشرات، ولكنها لا تقدم مؤشرات لقياس سرعة الدول نحو التقدم التكنولوجي ومصادر هذا التقدم وكلاهما مهم لوضع برامج التأهيل والتطوير وتحديد المساعدة الدولية في ضوء فشل هذه الدول في تطوير التعليم التكنولوجي، وتراجعها مقارنة بمنافسيها وشركائها، بغض النظر عن المستوى التكنولوجي المحقق.
- من اللافت للنظر أن دولاً مثل الهند والصين التي لديها صناعة تكنولوجية وطنية متطورة وناشطة في تصديرها وغزو الأسواق العالمية بمنتجاتها وكوادرها البشرية وتصنف كدول متقدمة وفق نماذج التعلم التكنولوجي، التي سنتعرض لها لاحقا، يتم تصنيفها في مراكز متأخرة عن عدد من الدول النامية والدول العربية بما يشير إلى حلقة يصعب تفسيرها ضمن منهجية التصنيف.

في ضوء ما تقدم، نقترح توحيد المؤشرات المعروضة واختصارها في مؤشر وحيد يضمن توحيد التوصيات والتوجيهات الإصلاحية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الدول حول العالم وخاصة النامية منها على تحديد نقاط الضعف ومن ثم الاحتياجات اللازمة لبناء القدرات التكنولوجية. وبالتالي يدفعنا هذا الاقتراح إلى تساؤل عن مدى إمكانية الاعتماد على احد المؤشرات العالمية الحالية أو تطوير منهجية جديدة من شأنها أن توحد بين المنهجيات

الحالية؟

أما على الصعيد العربي، ولأغراض تعظيم الاستفادة من توصيات هذه المؤشرات، لابد أولا أن نذكر بأن الإستراتيجية الوطنية للتعليم التكنولوجي تعرف على أنها عملية توليد أو اكتساب معرفة ومهارات علمية تكنولوجية جديدة من مصادر خارجية، والتكيف معها ونشرها واستخدامها في تحسين البنية التكنولوجية ومن ثم الإنتاج الوطني ورفع تنافسية الصادرات. ومن الأهمية بمكان تنفيذها على ثلاثة مستويات؛ يتمثل الأول في مستوى القوى العاملة الوطنية (مراحل التعليم علاوة على التعليم مدى الحياة)، والثاني في مستوى المؤسسات والشركات وخاصة في مجال القدرة على الابتكار من خلال استيعاب الابتكارات الأجنبية والاستثمار في التقنيات الجديدة، والأخير في مستوى الحكومات، وخاصة في مجال تلقي المشورة من الخبراء، ووضع الاستراتيجيات، وتهيئة بيئة مواتية ومحفزة على تحقيق التقدم التكنولوجي.

ونظرا لتشابه النتائج بنسبة 80 % بين المؤشرات الأربعة بالنسبة للدول العشرة الأولى في الترتيب العربي، فنقترح احتساب مؤشر يمزج بين المؤشر الأكثر تغطية للدول العربية من حيث العدد، "مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة" والمؤشر الأكثر شمولا من حيث المكونات التي يجب استخدامها؛ "مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي" شريطة أن يصنف الدول العربية من حيث سرعة استيعاب وتطبيق وابتكار التقدم التكنولوجي وفقا لأنواع التعلم التكنولوجي الأتي بيانها:

1) النموذج التقليدي بطيء التعلم

الذي يعتمد التقنيات التقليدية وطاقة تعليمية استيعابية منخفضة مقرونة بفرص ضئيلة للتعلم وانخفاض القدرة على التنافسية الدولية وارتفاع مخاطر مزيد من التهميش الاقتصادي وارتفاع الحاجة للمساعدة الدولية.

2) النموذج غير الايجابي للاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر

في إدخال التقنيات الجديدة وطاقة تعليمية استيعابية منخفضة وفرص ضئيلة للتعلم التكنولوجي مقرونة بإستراتيجية حكومية ضعيفة وعدم القدرة على منافسة الدول الأفقر ذات الأجور الأقل.

3) النموذج الايجابي للاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال طاقة تعليمية استيعابية مرتفعة مقرونة بإستراتيجية حكومية تهدف إلى بناء رأس المال البشري وسرعة استيعاب التقدم التكنولوجي من خلال استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحقق القيمة المضافة وفرص تعليمية كبيرة والقدرة على منافسة الدول الأفقر ذات الأجور الأقل والمهارات الأقل أيضا.

4) النموذج المستقل ذاتيا

والمطبق في الدول التي تمتلك طاقة تعليمية استيعابية عالية في ظل بيئة دولية مواتية مقرونة بإستراتيجية حكومية تهدف إلى بناء رأس المال البشري وسرعة استيعاب التقدم التكنولوجي من خلال مصادر تعليمية مفتوحة والاستفادة من الاستشاريين الأجانب وقدرة على التصنيع المحلي ومنح التراخيص والنسخ وإعادة التصميم والاهتمام بالبحث والتطوير والاستثمار في الخارج وتعتمد بشكل هامشي على التقنيات التي يحضرها الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الدولية وأخيراً تطمح في منافسة الدول الرائدة.

5) نموذج الابتكار المعزول،

يطبق في الدول حيث القدرة على تعلم العلوم والتكنولوجيا مرتفعة، ولكن في بيئة منعزلة دوليا، تتسم بمحدودية فرص التعلم من مصادر أجنبية، وتطمح في إنتاج معظم التقنيات المطلوبة محليا. وبالتالي تنخفض قدرتها التنافسية في مجال الصناعات التكنولوجية فائقة التقدم، كما ترتفع لديها مخاطر التخلف عن ركب التطور التكنولوجي والاقتصادي.

6) نموذج الابتكار التعاوني،

يطبق في الدول التي لديها معدلات توليد واستيعاب المعرفة العلمية والتكنولوجية بين أعلى المعدلات في العالم، كما أنها تعتبر رائدة تكنولوجياً على المستوى العالمي (على الأقل في بعض مجالات الاقتصاد العالمي)، ولديها إستراتيجية حكومية ترتبط ارتباطا مباشرا بإستراتيجية تنافسية، وأنشطة بحث وتطوير تتسم بالكبر والفعالية، إضافة إلى المشاركة الفعالة في التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي.

وأخيراً، لعل نتائج هذا التحليل المبدئي لمؤشرات التقدم التكنولوجي والاتصالات تمثل خطوة أولى نحو تطوير مؤشر موحد للدول العربية يتيح تصنيفها حسب نماذج التعلم التكنولوجي، حيث أن تحديد الدول حسب النموذج التعليمي المطبق بها يعطي لها الفرصة للانتقال من نموذج إلى الأخر ويحدد لها أولوياتها وكيفية الانتقال خلال المراحل الخمس وصولا للنموذج الأفضل.

مؤشر التنافسية العالمية 2009– 2010

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEFORUM)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول. ففي عام 2000، تم تطوير مؤشري تنافسية النمو Growth Competitiveness index (اعتمادا على نظرية النمو الاقتصادي) وتنافسية الأعمال Business Competitiveness index (اعتمادا على عوامل الاقتصاد الجزئي التي تدفع نحو تحقيق الازدهار). وفي عام 2005، تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness index الذي اشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي والجزئي Macroeconomics & Microeconomics، ومنذ ذلك الحين، كان يتم نشره بجانب مؤشر تنافسية الأعمال.

ويقدم تقرير هذا العام، الذي يعتبر نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، صورة شاملة تتكون من عدد كبير من مؤشرات التنافسية تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية. وعلى ذلك، يعتبر تقرير التنافسية العالمية بمنزلة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح وخريطة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

يشمل مؤشر التنافسية العالمية هذا العام 133 دولة منها 14 دولة عربية مقابل 134 دولة خلال مؤشر العام 2009، حيث تم استبعاد مولدوفا (التي شملها تقرير العام السابق) لعدم كفاية البيانات المتاحة عنها. وينوه التقرير إلى أن البيانات التي اعتمد عليها القائمون على إعداده وحساب مؤشراته لا تعكس بالضرورة الظروف الاقتصادية في توقيت نشر التقرير والمؤشر نظرا لرجوع بيانات بعض الدول إلى فترات زمنية سابقة.

يتكون مؤشر التنافسية العالمية، كما هو موضح بالشكل التوضيحي التالي (شكل 4)، من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. ووفقا للمؤشر، فإن الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى من التنمية، يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة. وخلال هذه المرحلة، تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية وتتسم مستويات إنتاجيتها بالانخفاض، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور. وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة، يتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات المتطلبات الأساسية (جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي).

وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، انتقلت الاقتصادات إلى مرحلة التنمية الثانية، وخلالها تبدأ الاقتصادات في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية. وفي هذه المرحلة، تعتمد التنافسية الدولية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة (مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة سوقي السلع والعمل، مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي، بالإضافة إلى مدى اتساع حجم السوق المحلي أو الخارجي).

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وفقا لتصنيف المؤشر، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة. وفي هذه المرحلة، تصبح الشركات، بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بمجال البحوث والتطوير، قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاجية معقدة تم تصميمها وفقا لنتائج معتمدة لبحوث عمليات تعتمد مستويات متقدمة من العلم والتقنية.

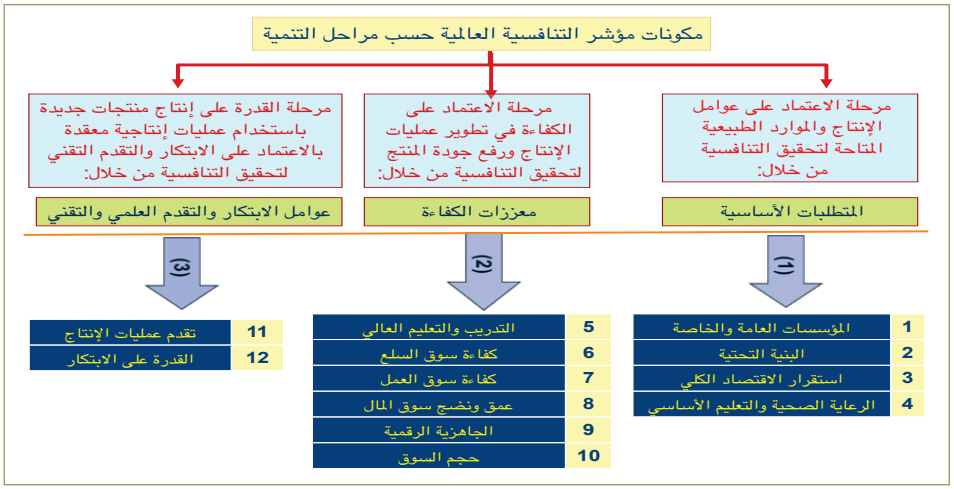

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2009– 2010 www.weforum.org

الشكل 4

منهجية المؤشر:

وفقا لمنهجية إعداد المؤشر، يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقا لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (حيث تصنف الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبته 70 %) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر صرف السوق، كما هو موضح بالجدول التالي:

م	مرحلة التنمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالدولار
1	مرحلة المتطلبات الأساسية	أقل من 2000
2	مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثالثة	2000–3000
3	مرحلة معززات الكفاءة	3000–9000
4	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثالثة والخامسة	9000–17000
5	مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني	أكثر من 17000

وبناء على هذين المعيارين، تم إعداد قائمة بالدول التي يغطيها المؤشر، وفيما يلي قائمة الدول العربية وفقا لمراحل التنمية الخمس، علاوة على بعض الدول غير العربية التي تم إدراجها في الجدول التالي كأمثلة عملية بغرض الاسترشاد: ولأغراض حساب المؤشر، تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليه، حيث تم إسناد أوزان نسبية

مـــؤشـــــرات

لـــكل دولة حســـب مصفوفة مرحلـــة التنمية الاقتصادية التي تمر بها وفقا لمنهجية التصنيف المعروضة سلفا ومجموعـــات المؤشرات الفرعية المذكـــورة. ولأغراض التحديد الدقيـــق للأوزان النسبيـــة التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعـــات المؤشرات الفرعية لـــكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة، تم اللجوء إلى تقدير دالة الانحـــدار المعروفة باسم "A Maximum Likelihood Regression"، على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع وكل مجموعة مؤشرات فرعية، كمتغيرات مفسرة ومن ثم اعتبار قيم المعاملات Coefficients التي تم تقديرها لكل مرحلة تنمية، أوزان نسبية، كالتالي:

مجموعة المؤشرات الفرعية	مراحل التنمية الاقتصادية		
	المرحلة الأولى %	المرحلة الثانية %	المرحلة الثالثة %
المتطلبات الأساسية	60	40	20
معززات الكفاءة	35	50	50
الابتكار والتقدم التقني والعلمي	5	10	30

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2009- 2010- www.weforum.org

ترتيب دول العالم في المؤشر

قفزت سويسرا للمركز الأول على حساب الولايات المتحـــدة التي تراجعت إلى المركـــز الثاني عالميا، ثم سنغافـــورة التي قفـــزت إلى المركـــز الثالث على حساب الدانمرك التي تراجعـــت إلى المركز الخامس بعـــد السويد التي حافظت علـــى ترتيبها العالمي في المركز الرابع. وبينما حافظت فنلندا وألمانيا على المركزين السادس والسابع على التـــوالي، ارتقت اليابان من المركز التاســـع إلى الثامن على حساب هولنـــدا التي تراجعـــت إلى المركز العاشـــر لتأتي في الترتيـــب بعد كندا التي احتلـــت المركز التاسع ودخلـــت قائمة الدول العشر الأوائـــل للعام الثاني على التوالي. وعلـــى الجانب الآخر من المؤشر، حلت كل مـــن (باراجوي، نيبال، تيمور الشرقية، موريتانيا، بوركينافاســـو، موزنبيـــق، مالي، تشـــاد، زيمبابوي وبوروندي) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

	مراحل التنمية				
توزيع الدول العربية حسب مراحل التنمية وفقا لمنهجية المؤشر	الأولى	الانتقال من الأولى للثانية	الثانية	الانتقال من الثانية للثالثة	الثالثة
عدد الدول، منها:	38	18	26	14	37
الدول العربية	1	8	2	2	1
أهم دول المجموعة	الهند، هندوراس، نيبال، باكستان، معظم دول أفريقيا	اندونيسيا، باراجواي، فنزويلا، جامايكا، كومنولث الدول المستقلة	البرازيل، الأرجنتين، ماليزيا، تايلاند، دول أمريكا اللاتينية	روسيا، تركيا، بولندا، تشيلي	الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، استراليا، سنغافورة، معظم دول الاتحاد الأوروبي

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2009- 2010- www.weforum.org

ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفـــزت قطر خلال العـــام 4 مراكـــز في الترتيب العالمـــي لتحتـــل الترتيـــب (22)، وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربيا، وتلتها في المراتب العشر الأولى عربيـــا كل من الإمارات التي قفزت 8 مراكـــز لتحتل الترتيب (23)، ثم السعودية التي تراجعت مركزا واحـــدا إلى الترتيب (28)، وكذلك البحريـــن إلى الترتيب (38)، تليهـــا الكويت (39)، تونـــس (40)، (وكلاهما تراجع أربعـــة مراكز)، ثم سلطنة عمان التي تراجعت ثلاثة مراكز إلى (41)، فالأردن بمركزين إلى (50)، ثم مصر التي قفزت 11 مركزا إلى (70)، فالمغرب التي حافظت على ترتيب العام السابق (73). فالجزائر التي قفزت 16 مركزا إلى الترتيـــب (83)، ثم ليبيا التي تحسن ترتيبها 3 مراكز إلى (88)، ثم سورية التي تراجع ترتيبها إلى (94)، وأخيرا موريتانيا التي حققت تحسنا بواقع 4 مراكز ليصل ترتيبها إلى (127).

ويحـــث التقرير دول المنطقـــة علـــى مواصلة الإصلاحات ولاسيما القطاع المالي الذي يشتمل على القطـــاع المصـــرفي وســـوق الأوراق المالية وقطـــاع التأمين بمـــا يعزز الثقـــة في المؤسسات المالية لمواجهة الآثار السلبية والمعاكسة للأزمة الاقتصاديـــة خصوصا أنها أقل المؤسسات تأثرا بها إذ ما قورنت بأداء المؤسسات المالية في أقاليم اقتصادية أخرى، بما أرجعه التقرير بصورة رئيسية إلى فضـــل الفورة النفطية التـــي ساهمت في نمو الاستثمـــارات المحلية والأجنبية على السواء وزيادة مستويات تحويلات العاملين في الخارج لدى دول عربية أخرى.

كما دعا التقرير لمواصلة الإصلاحات في مجالات عدة تتفاوت مـــن دولة لأخرى أهمهـــا: التعليم بمراحله المختلفة مع التركيز على التعليم الثانوي والعـــالي بما يعزز عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني في ظل تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي في عدد من دول المنطقة، رفع مستوى البنية التحتية، تحديث آليات تسويق المنتجات المحلية وتشجيـــع الصادرات، مواجهة تحديات سوق العمل وخصوصا جمود التشريعات والقوانين ونظـــم التوظيف وتراجـــع مستويات الإنتاجية والأجور وتدني مستوى مشاركة المرأة.

الترتيب عربيا	الدولة	2010				الدولة	2009			
		الترتيب عالميا	المؤشـــرات الفرعيـــة				الترتيب عالميا	المؤشـــرات الفرعيـــة		
		2010 133 دولـة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتقدم العلمي		2009 134 دولـة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتقدم العلمي
1	قطر	22	17	28	36	قطر	26	21	31	35
2	الإمارات	23	9	21	25	السعودية	27	34	45	37
3	السعودية	28	30	38	33	الإمارات	31	17	29	38
4	البحرين	38	22	44	60	الكويت	35	39	52	52
5	الكويت	39	40	63	64	تونس	36	35	53	30
6	تونس	40	35	56	45	البحرين	37	28	46	54
7	عمان	41	25	53	52	عمان	38	31	61	48
8	الأردن	50	46	66	51	الأردن	48	47	63	47
9	مصر	70	78	80	71	المغرب	73	67	85	76
10	المغرب	73	57	91	88	سورية	78	71	104	80
11	الجزائر	83	61	117	122	مصر	81	83	88	74
12	ليبيا	88	68	110	111	ليبيا	91	75	114	102
13	سورية	94	72	112	100	الجزائر	99	61	113	126
14	موريتانيا	127	125	129	125	موريتانيا	131	130	130	120

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2010/2009 - www.weforum.org

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2009

أصبحت تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد متزايد من الدول العربية ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تزايدت معدلات دخول الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ولاسيما الفرنسية والبريطانية منها إلى دول الخليج التي تعد أسواقها التقليدية في المنطقة، وكذلك إلى أسواق عربية جديدة نسبيا مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس.

وانطلاقا من الدور المتزايد لهذا القطاع في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والعالم تتابع النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار" مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index الذي يصدر سنويا منذ عام 2001 عن A.T.Kearney إحدى اكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال.

ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الإستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 6 دول عربية.

وقد تم اختيار هذه الدول ضمن هذا المؤشر من قائمة تضمنت 185 دولة حول العالم بعد توافر ثلاثة معايير في هذه الدول وهي: أن تزيد القيمة المقابلة للتصنيف السيادي لهذه الدولة عن 35 درجة ضمن التصنيف الصادر عن اليورومني، ويزيد عدد سكانها عن مليوني نسمة ويتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3000 دولار سنويا.

ويقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت الأسواق المحلية لتجارة التجزئة وارتفع مستوى دخل الفرد في دولة ما، زاد مستوى طلب المستهلك المحلي على المنتجات ذات العلامة التجارية الشهيرة عالميا، ومن ثم تشجيع الشركات الدولية لتجارة التجزئة على افتتاح فروع لها في هذه الدولة.

وعززت الأزمة المالية العالمية من الأهمية الاستثنائية لمؤشر عام 2009 حيث تراجعت خلاله مبيعات شركات تجارة التجزئة في ظل انخفاض الطلب في السوق العقاري وشح الائتمان المصرفي وتراجع الإنفاق الاستهلاكي في معظم دول العالم المتقدم.

وتتراوح قيم هذا المؤشر ما بين 0-100 نقطة، ويتم قياسه بالاعتماد على أربعة متغيرات هي:

1. **المخاطر القطرية ومخاطر بيئة الأعمال (25 %)**

- المخاطر القطرية (80 %): وتتكون من: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشرات الدين والدين المتأخر سداده أو المعاد جدولته، التصنيف الائتماني والنفاذ إلى التمويل المصرفي.
- مخاطر بيئة الأعمال (20 %): وتتكون من: تكلفة الإرهاب على الشركات، العنف والجريمة، والفساد علماً بأنه كلما ارتفع التصنيف انخفضت مخاطر بيئة الأعمال.

2. **مدى جاذبية السوق (25 %)**

- **نصيب الفرد من مبيعات التجزئة (40%)**: وتشير الدرجة (0) إلى أن قطاع التجزئة (معبراً عنه بإجمالي مبيعات شركات التجزئة باستبعاد الضرائب) لا يزال غير ناضج، بينما تشير الدرجة 100 إلى نضج قطاع التجزئة ووجود فرص لتنمية وتطوير تجارة التجزئة بشكل أفضل.
- **عدد السكان (20 %)**: تشير الدرجة (0) إلى صغر حجم السوق المحلي للدولة بما يشير إلى فرص محدودة لنمو تجارة التجزئة فيها بينما تشير الدرجة 100 إلى اتساع السوق المحلي وزيادة الفرص الاستثمارية في قطاع تجارة التجزئة.
- **حصة سكان الحضر (20 %)**: تشير الدرجة (0) إلى أن الدولة في معظمها تتكون من قرى وريف ومناطق نائية، بينما تشير الدرجة 100 إلى أن الدولة

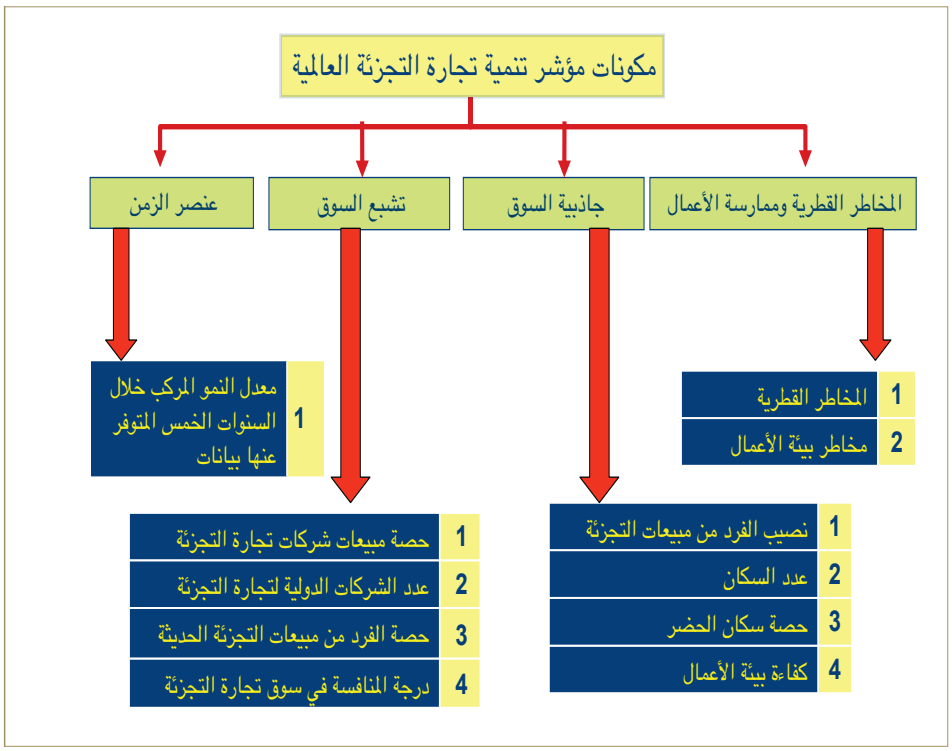

في معظمها تتكون من مدن وحضر.

- **كفاءة بيئة الأعمال (20 %)**: وتتكون من فعالية الحكومة، الأعباء التشريعية، سهولة أداء الأعمال وجودة البنية التحتية. وتعني القيمة (0) ضعف بيئة الأعمال، بينما تشير القيمة (100) إلى ارتفاع جودتها.

3. **مدى تشبع السوق (25 %)**

- **حصة مبيعات الشركات الدولية لتجارة التجزئة كنسبة من إجمالي المبيعات (30 %)**: تتضمن متاجر كبيرة الحجم متخصصة في بيع المواد الغذائية أو متاجر ضخمة متخصصة في بيع سلع متنوعة على غرار المتاجر الأمريكية لبيع مستلزمات المنازل.
- **عدد الشركات الدولية لتجارة التجزئة (30 %)**: على أن يتم إسناد أوزان مختلفة تعبر عن حجم كل شركة لإجمالي عدد الشركات الدولية في الدول التي يغطيها المؤشر، وذلك على النحو التالي: وزن 3 نقاط للدولة التي لديها شركات دولية ضمن قائمة أكبر 10 شركات عالمية، نقطتين للدولة التي لديها شركات دولية ضمن قائمة أكبر 20 شركة عالمية، ونقطة واحدة للدولة التي لديها الشركات الدولية الأخرى.
- **نصيب الفرد المقيم بالحضر من مبيعات التجزئة الحديثة (20 %)**: حيث تهيمن متاجر بيع المواد الغذائية على أشكال متاجر التجزئة الحديثة وفقا للمؤشر، بينما تشير القيمة (0) إلى ترتيب مرتفع للدولة يقارب متوسط قيمة هذا المؤشر الفرعي السائد في إقليم أوروبا الغربية.
- **درجة المنافسة في سوق تجارة التجزئة (20 %)**: وتتراوح القيمة لكل دولة ما بين (0) التي تشير إلى احتكار السوق أو سيطرة 5 شركات عليه، بينما تعبر القيمة (100) عن منافسة مفتوحة لكل اللاعبين في السوق.

4. **عنصر الزمن (25 %)**:

لأغراض التعبير عن تطورات سوق تجارة التجزئة في الدول التي يشملها المؤشر عبر الزمن، تعتمد منهجية حساب المؤشر على حساب "معدل النمو السنوي المركب" خلال الفترة (2002 – 2007) لمبيعات التجزئة الحديثة مرجحة بوزن تطور وتنمية الاقتصاد بوجه عام معبرا عنها بمعدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي وإنفاق المستهلك خلال نفس الفترة (2002 – 2007).

وفي ضوء هذه المتغيرات الأربعة، يستقي المؤشر بياناته لعدد السكان من قواعد بيانات الأمم المتحدة، بيانات تقرير التنافسية العالمية للعام 2006–2007 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الإحصاءات الوطنية، تقريري اليورومني والبنك الدولي، إضافة إلى قواعد بيانات اليورومني الخاصة بشركات تجارة التجزئة حول العالم، إضافة إلى فروع شركة A.TKearney المنتشرة حول العالم، وكذلك في المنطقة العربية حيث تمتلك أربعة فروع في كل من أبو ظبي ودبي والرياض والمنامة.

الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 6 دول عربية، وركز في تعليقه على كل من الإمارات والسعودية ومصر. ويشير الجدول التالي إلى تصدر **الإمارات** للترتيب عربيا ببلوغها المركز الرابع عالميا، حيث حققت أكبر قفزة ضمن الترتيب العالمي من المركز العشرين عام 2008 إلى الرابع عام 2009 وذلك بفضل بقاء السوق المحلي قويا رغم الأزمة. فعلى الرغم من صغر عدد السكان المقيمين على أراضيها (تقريبا 5 ملايين نسمة) إلا أن 80 % من السكان يعيشون في الحضر. كما أنها تتمتع بأعلى مستويات الإنفاق الاستهلاكي للفرد عالميا، ولكن يواجه المستثمر الأجنبي الذي بصدد الاستثمار في قطاع التجزئة تحديا بشأن التوصل إلى الشريك المحلي الذي تفرضه القوانين.

تلتها **السعودية**، حيث واصلت الحكومة انتهاجها لسياسات التحرير لأسواق تجارة التجزئة والتخطيط لبناء المدن الصناعية العملاقة باستثمارات تقدر بـ 400 مليار دولار في البنية التحتية والتنوع الصناعي جعلها تقفز إلى المركز الخامس عالميا والثاني عربيا. كما تقدمت **الجزائر** مركزا واحدا إلى الترتيب (11)، تلتها **تونس** (14) التي تحسن ترتيبها أربعة مراكز، ثم **مصر** التي تراجعت 10 مراكز لتصل إلى الترتيب (15) بعد أن تصدرت الترتيب العربي للعام المنقضي، **فالمغرب** التي تراجعت 13 مركزاً لتصل إلى الترتيب (19) بعد أن حلت في الترتيب الثاني عربيا في عام 2008.

ومن الجدير بالذكر، أن التقرير المصاحب لمؤشر عام 2009 الصادر عن شركة A.T. Kearney، قد استحدث **مؤشرا جديدا حول تجارة التجزئة للملابس**، تضمن تقييم أكثر من 30 سوقا دولي للملابس لتحديد قائمة أفضل 10 دول في ضوء أربعة عوامل شملت: حجم السوق، آفاق النمو، ثراء المستهلك واستعداده لشراء الملابس ذات الأسماء التجارية الشهيرة عالميا. وقد أسفرت نتائج هذا المؤشر عن دخول المملكة العربية السعودية قائمة أفضل 10 دول ضمن المؤشر متفوقة على تركيا، في حين جاءت البرازيل الأولى تلتها رومانيا والصين والهند والأرجنتين وأوكرانيا وتشيلي وروسيا.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا			
		2008	2009	التغير+(-)	
1	الإمارات	20	4	16	↑
2	السعودية	7	5	2	↑
3	الجزائر	12	11	1	↑
4	تونس	18	14	4	↑
5	مصر	5	15	(10)	↓
6	المغرب	6	19	(13)	↓

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

Headquarters: Arab Organizations Building
P.O.Box 23568, Safat 13096 Kuwait City
State of Kuwait
Tel.: +965 2 495 9555 - Fax: +965 2 495 9596/7
Email: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

Regional Office
P.O.Box 56578, Riyadh 11564
Kingdom of Saudi Arabia
Tel.: +966 14789270 - 14789280
Fax: +966 14781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org